الملخص البياني للاقتصاد السعودي

الربع الثاني 2024

د. هانز بيتر هوبر
الرئيس الأول للاستثمار
rcciooffice@riyadcapital.com

الرياض المالية
Riyad Capital

سياسة مالية توسعية تحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي

- سجل معدل نمو الاقتصاد للمملكة انخفاضاً طفيفاً في الربع الأول من عام 2024 بلغ -1.8% على أساس سنوي، متحسناً من انكماش بلغ -4.4% خلال الربع الرابع من عام 2023، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى القطاع النفطي، إذ تراجع الانكماش في نموه من -16.2% على أساس سنوي إلى -10.6% على أساس سنوي. وفي الوقت ذاته، تباطأت وتيرة نمو القطاع غير النفطي تدريجياً إلى 2.8% على أساس سنوي مقارنة بنسبة 4.2% على أساس سنوي المسجلة في الربع الأخير من 2023.
- ارتفعت احتياطات النقد الأجنبي الرسمي لدى البنك المركزي السعودي في مارس 2024، بمقدار 88 مليار ريال، وهي أكبر زيادة شهرية منذ عام 2008. وتُعزى هذه الظاهرة في المقام الأول إلى دفع أرباح شركة أرامكو في مارس الماضي، والتي بلغت توزيعات الأرباح الخاصة المرتبطة بالأداء مستوى قياسياً بلغ 116 مليار ريال.
- زادت حكومة المملكة الإنفاق المالي خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 7.7% على أساس سنوي. ونتوقع لعام 2024 أن تكون السياسة المالية توسعية على غرار السنتين الماضيتين، بنمو إنفاق يقارب 11%، الأمر الذي من شأنه أن يدعم التحول الاقتصادي ويحفز النمو في القطاعات غير النفطية (انظر الرسم البياني أدناه).
- بقي إنتاج النفط الخام ثابتاً عند مستوى 9.0 مليون برميل يومياً في شهر مارس، دون تغيير على مدار التسعة أشهر الماضية. ونتوقع أن يتوسع إنتاج النفط ليتجاوز 10 ملايين برميل يومياً خلال فترة الثمانية عشر شهراً القادمة، على أن يحدث الجزء الأكبر من هذه الزيادة في عام 2025.
- شهدت التعاملات العقارية انتعاشاً قوياً في الربع الأول من عام 2024، بمعدل نمو بلغ 70% على أساس سنوي، وهو ما يؤكد اتجاهاً قد بدأ في النصف الثاني من عام 2023. وقبل هذا الانتعاش، كان قطاع العقارات قد شهد انخفاضاً ملحوظاً في النشاط من منتصف عام 2022 إلى منتصف عام 2023.
- دخل سوق الأسهم السعودي منذ منتصف شهر مارس مرحلة الاستقرار النسبي بعد الارتفاع القوي الذي بدأ في أكتوبر 2023. وقد صاحبت هذا الارتفاع زيادة كبيرة في حجم التداول، إذ ارتفع متوسط قيمة التداول اليومي من 4.6 مليار ريال إلى 9.2 مليار ريال بين شهري أكتوبر ومارس.

مناخ الاعمال ونمو الناتج الإجمالي غير النفطي

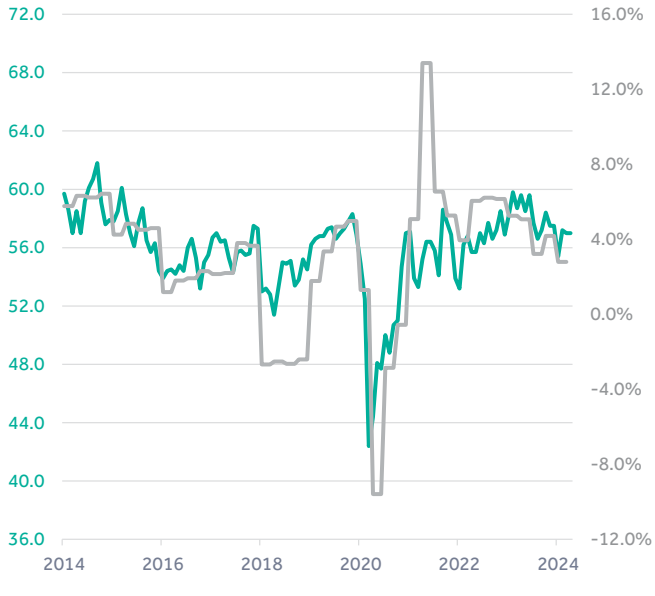

المؤشر المركب لمديري المشتريات، المحور الايسر

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الغير نفطية الربعي، % التغير على أساس سنوي، المحور الأيمن

يرتبط مؤشر مديري المشتريات، الذي يعمل كمؤشر رئيسي لمناخ الأعمال في الاقتصاد غير النفطي، ارتباطاً وثيقاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع غير النفطي. وبناءً على تحليل البيانات السابقة، فإن قراءة مؤشر مديري المشتريات التي تتجاوز 56 تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع غير النفطي بنسبة لا تقل عن 4%. وبالنظر إلى متوسط مؤشر مديري المشتريات المركب البالغ 56.5 في الربع الأول من عام 2024، فإن التقدير السريع للناتج المحلي الإجمالي للربع الأول للأنشطة غير النفطية البالغ 2.8% على أساس سنوي يبدو غريباً إلى حد ما. ولا يُستبعد أن يكون التأثير الموسمي لشهر رمضان المبارك قد ساهم أيضاً في تحقيق هذا الرقم. ونتوقع أن يرتفع نمو القطاع غير النفطي إلى أكثر من 4% خلال بقية العام.

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء، آي اتش اس ماركت

جدول المحتويات:

بيانات إجمالي الناتج المحلي 2
المؤشرات النقدية والمالية 3
الرصيد المالي والدين الحكومي..... 6
مؤشرات الانفاق الخاص ومناخ الاعمال غير النفطي 7
قطاع الاسمنت والصادرات والواردات غير النفطية..... 8
مؤشرات التضخم 9
السوق العقارية 10
أسواق النفط 12
أسعار الصرف وفارق الائتمان..... 13
ميزان المدفوعات السعودي..... 15
سوق الأسهم السعودي 16
نظرة سريعة على الاقتصاد السعودي 18

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد و القطاعات المؤسسية

الرسم البياني1:
الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد

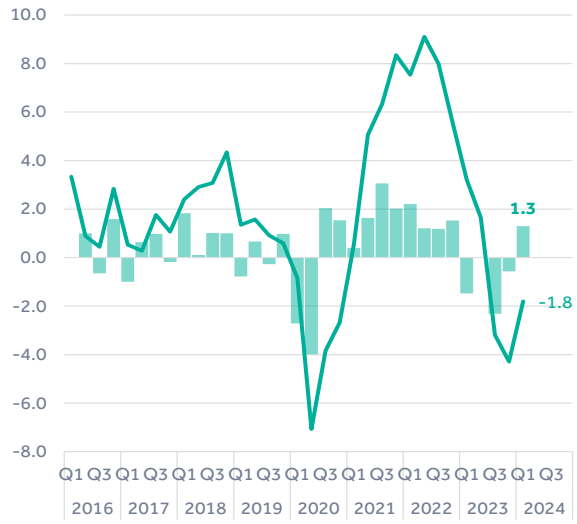

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس سنوي
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الاول 2024)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:
الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية

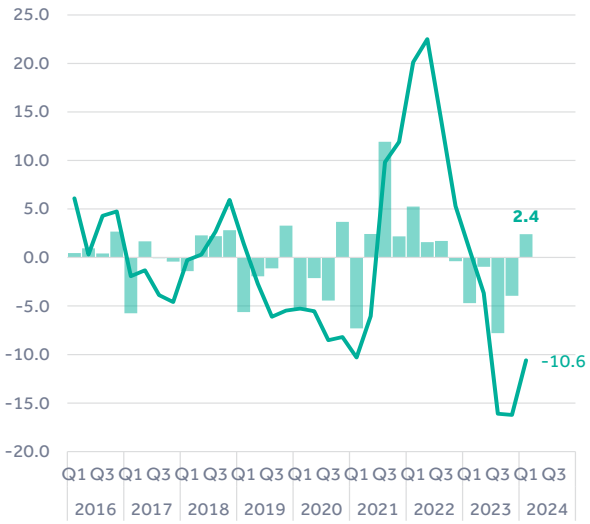

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للانشطة النفطية، % التغير على أساس سنوي
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للانشطة النفطية، % التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الاول 2024)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:
الناتج المحلي الإجمالي للانشطة الغير نفطية

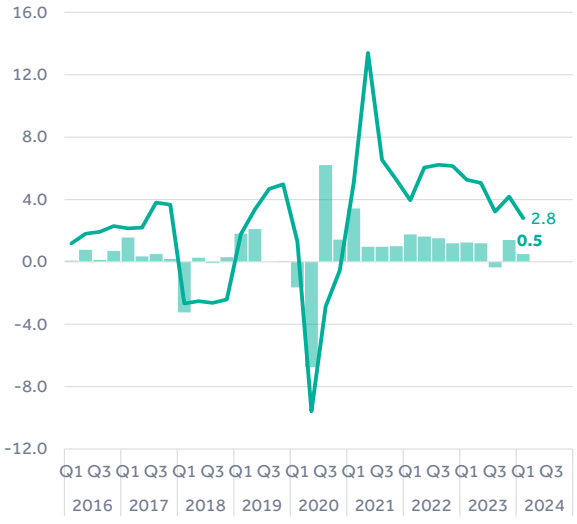

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للأنشطة الغير نفطية، % التغير على أساس سنوي
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الغير نفطية، %التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الاول 2024)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
الناتج المحلي الإجمالي للانشطة الحكومية

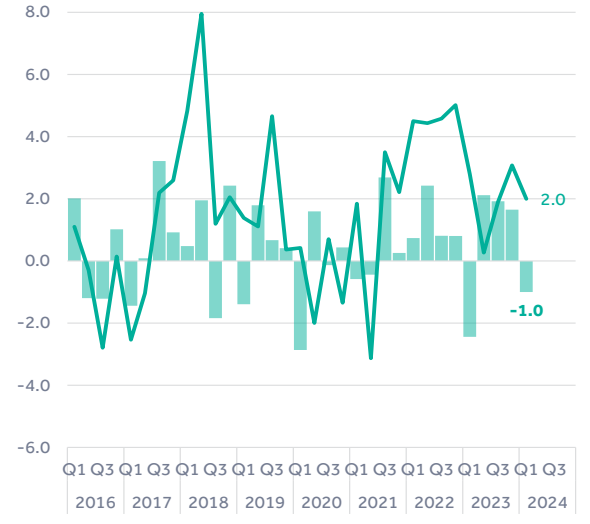

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الحكومية، %التغير على أساس سنوي
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الحكومية، %التغير على أساس ربعي
(تقديرات الربع الاول 2024)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

بعد بلوغ النمو الاقتصادي السعودي أدنى مستوياته في الربع الرابع من 2023 عند مستوى -4.4%، تحسن قليلاً ليصل إلى -1.8% على أساس سنوي، بفضل قطاع الأنشطة النفطية ، حيث تراجع انكماشه من -16.2% على أساس سنوي إلى -10.6% خلال تلك الفترة. وعلى أساس ربع سنوي، عاد النمو إيجابياً بنسبة 1.3% بعد ربعين متتاليين من معدلات النمو السالبة. وفي الوقت ذاته، تباطأت وتيرة نمو قطاع الانشطة غير النفطية تدريجياً إلى 2.8% على أساس سنوي مقارنة بـ 4.2% على أساس سنوي المسجلة في أخر ربع من 2023.

المجاميع النقدية، ونمو القروض والودائع لدى البنوك التجارية

الرسم البياني 1:
معدل نمو القاعدة النقدية و إجمالي عرض النقود (ن1)

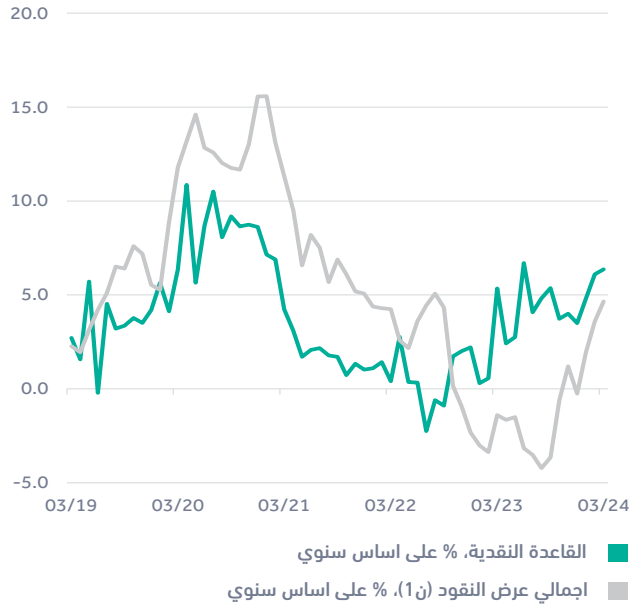

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:
معدل نمو المجاميع النقدية (ن2) و (ن3)

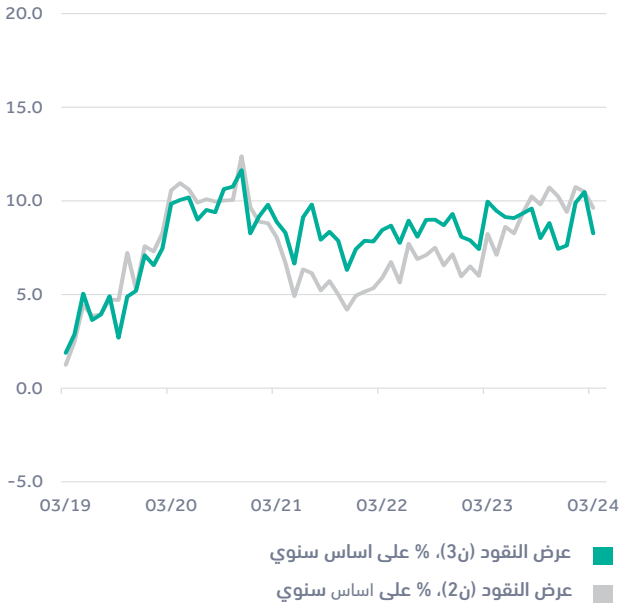

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:
نمو الائتمان للقطاع الخاص

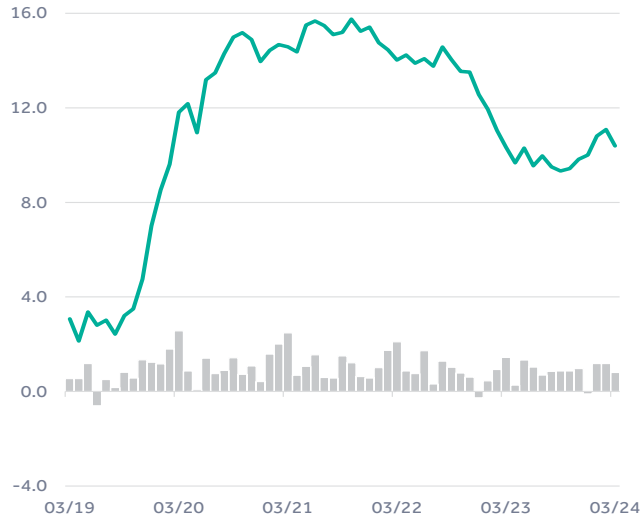

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:
نمو ودائع البنوك التجارية

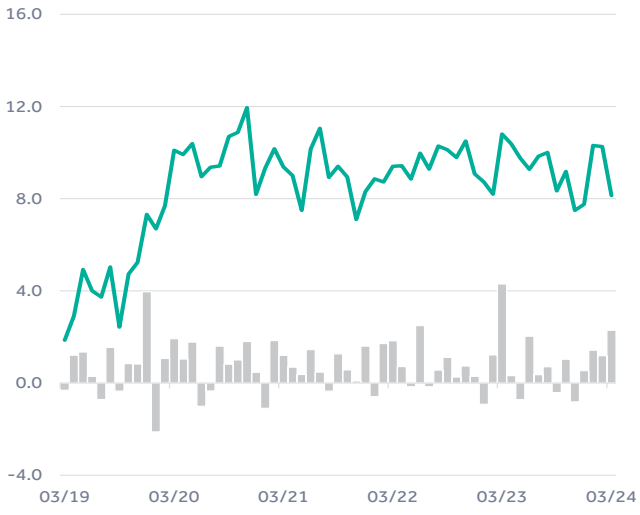

المصدر: البنك المركزي السعودي

على الرغم من تسارع نمو عرض النقود المحدود (ن1) من 2.0% على أساس سنوي في يناير إلى 4.7% على أساس سنوي في مارس، إلا أن عرض النقود الواسع (ن3) تباطأ بشكل معتدل من 9.9% على أساس سنوي إلى 8.3% على أساس سنوي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى نمو الودائع تحت الطلب إلى جانب تباطؤ التوسع في الودائع لأجل وودائع الادخار وودائع العملات الأجنبية. وفي الوقت نفسه، انخفض نمو معدلات الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في مارس من 11.1% على أساس سنوي إلى 10.4% على أساس سنوي.

المعدلات الرئيسية للبنوك التجارية

الرسم البياني 1:
نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الخاص

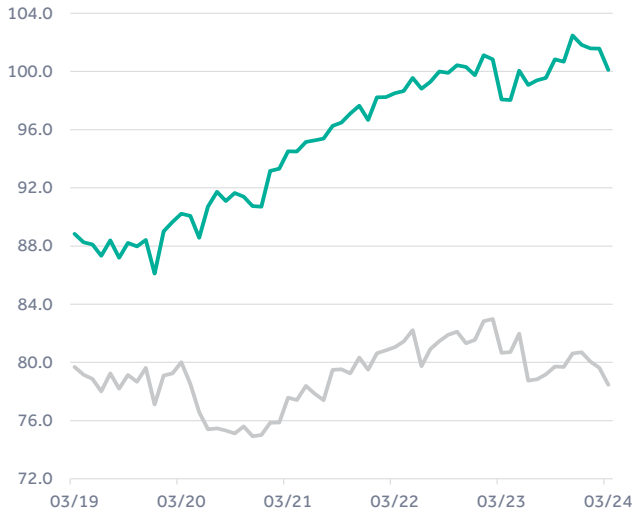

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:
نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الحكومي

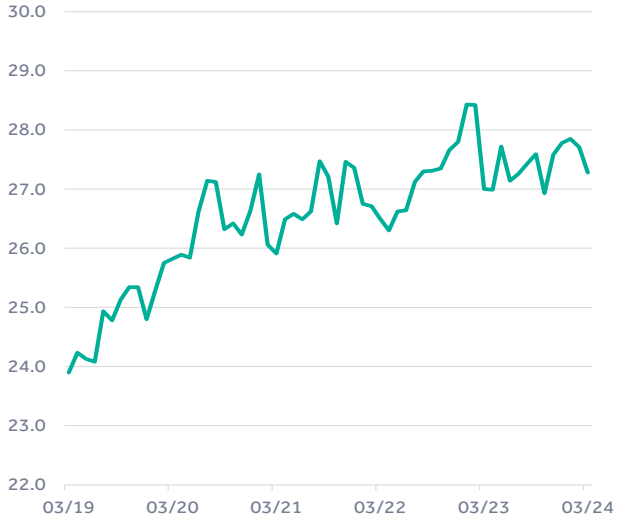

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:
معدل الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات

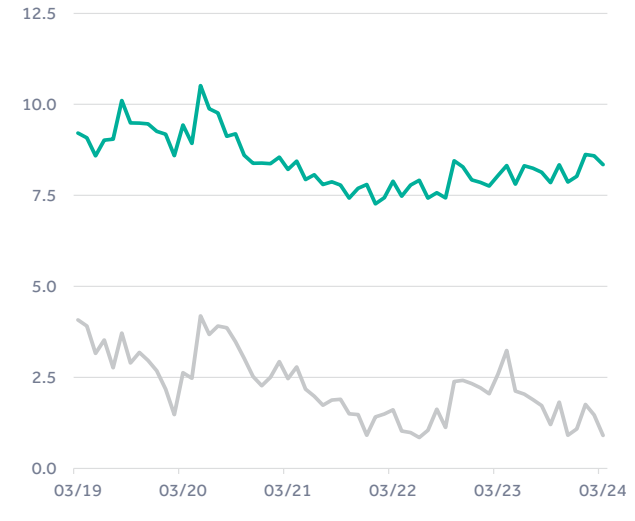

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:
معدل فائض السيولة إلى إجمالي الموجودات

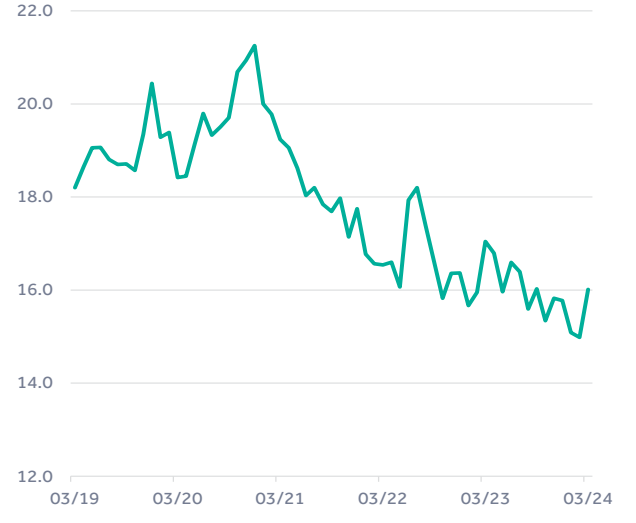

المصدر: البنك المركزي السعودي

في الفترة ما بين نوفمبر 2023 ومارس 2024، انخفضت النسبة القانونية والمباشرة للقروض إلى الودائع للقطاع الخاص من 102.5 إلى 100.1 ومن 80.6 إلى 78.5، على التوالي، إذ فاق نمو الودائع نمو الائتمان مؤخراً. وقد شهد القطاع الحكومي اتجاهاً مماثلاً، إذ انخفضت نسبة القروض إلى الودائع من 27.9 إلى 27.3. ومن ثم، تحسنت نسبة السيولة الزائدة في القطاع المصرفي من 15.3 إلى 16.0 خلال هذه الفترة.

المركز المالي للبنك المركزي السعودي والودائع الحكومية

الرسم البياني 1:
احتياطي العملات الاجنبية لدى البنك المركزي السعودي

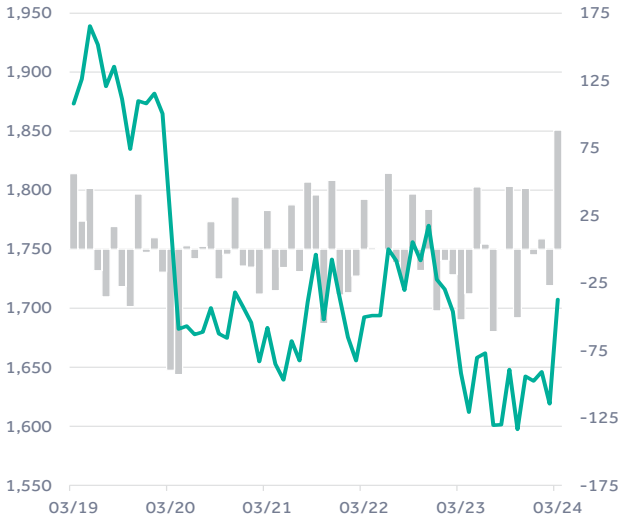

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:
إجمالي الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي

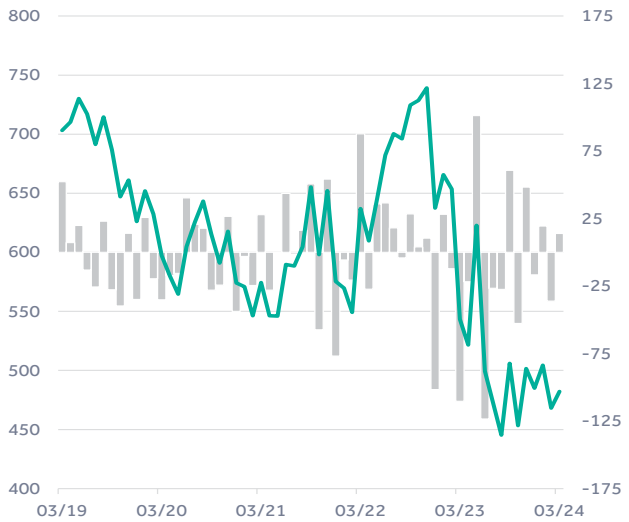

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:
توزيع احتياطي العملات الأجنبية في البنك المركزي السعودي

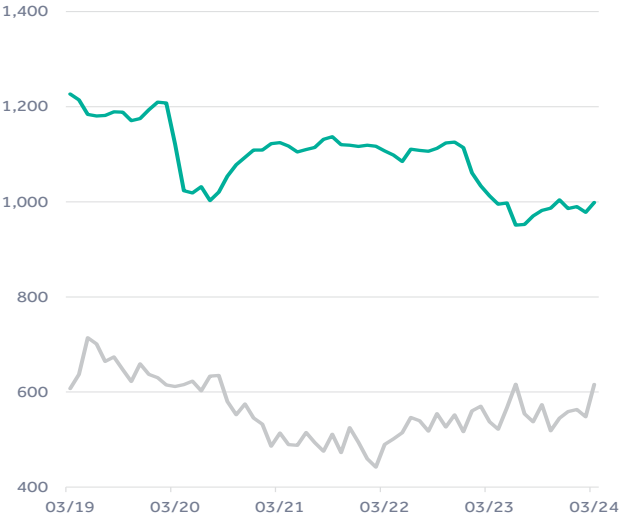

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:
اجمالي الودائع الحكومية في البنوك التجارية

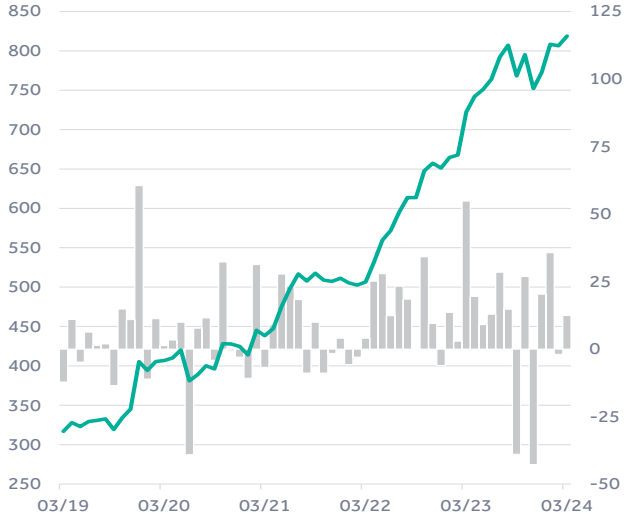

المصدر: البنك المركزي السعودي

ارتفعت احتياطات النقد الأجنبي الرسمي لدى البنك المركزي السعودي في مارس 2024، بمقدار 88 مليار ريال، وهي أكبر زيادة شهرية منذ عام 2008. ويُعزى هذا الارتفاع الكبير بالأساس إلى دفع أرباح أرامكو خلال هذا الشهر. وقد أدى التدفق الوارد في المقام الأول إلى زيادة ودائع البنك المركزي السعودي بالعملات الأجنبية بمقدار 60 مليار ريال. وفي الفترة نفسها، بلغت ودائع الحكومة والمؤسسات الحكومية لدى البنوك التجارية 819 مليار ريال في شهر مارس.

الرصيد المالي الربع سنوي والدين الحكومي المستحق

الرسم البياني 1:
الايرادات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)

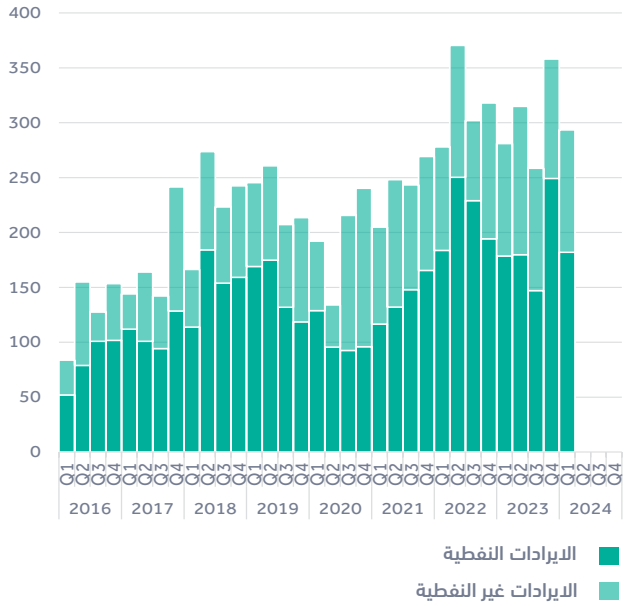

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 2:
النفقات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)

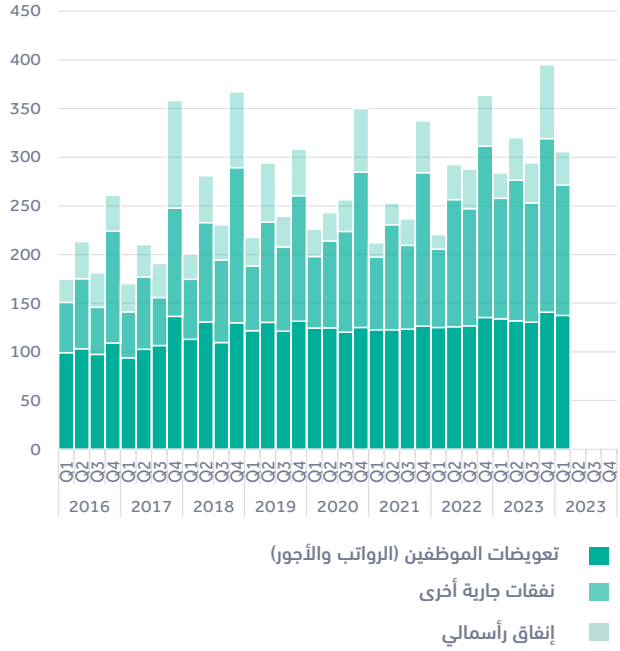

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 3:
العجز /الفائض المالي الربع سنوي (مليار ريال سعودي)

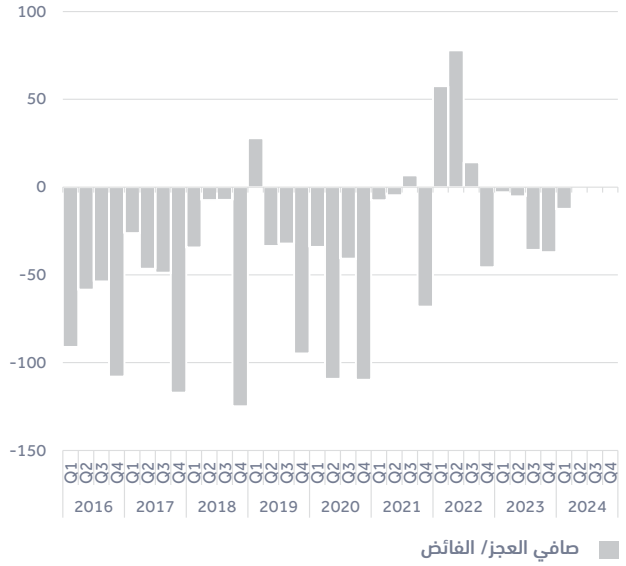

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 4:
الدين الحكومي المستحق (نهاية الربع)

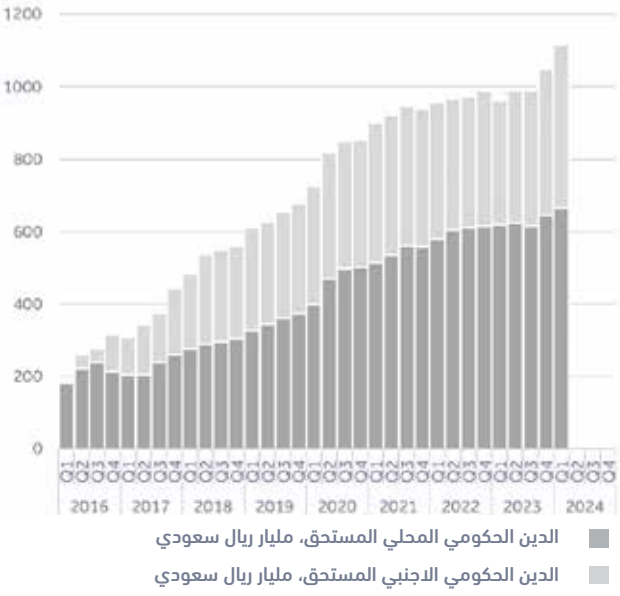

المصدر: وزارة المالية

في الربع الأول من عام 2024، ارتفع الإنفاق المالي بنسبة +7.7% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، في حين سجلت الإيرادات المالية زيادة متوسطة بلغت +4.4% على أساس سنوي. وفيما يتعلق بالإيرادات المالية، ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 2% على الرغم من الانخفاض الملحوظ في إنتاج النفط، ويرجع ذلك في الأساس إلى توزيعات الأرباح الجديدة لشركة أرامكو في عام 2024. ورغم أن العجز الفصلي بلغ 12.4 مليار ريال، فقد ارتفع صافي الدين الحكومي بمقدار 66 مليار ريال خلال هذا الربع.

مؤشرات الانفاق الخاص ومناخ الاعمال غير النفطي

الرسم البياني 1:
مؤشرات الانفاق الخاص

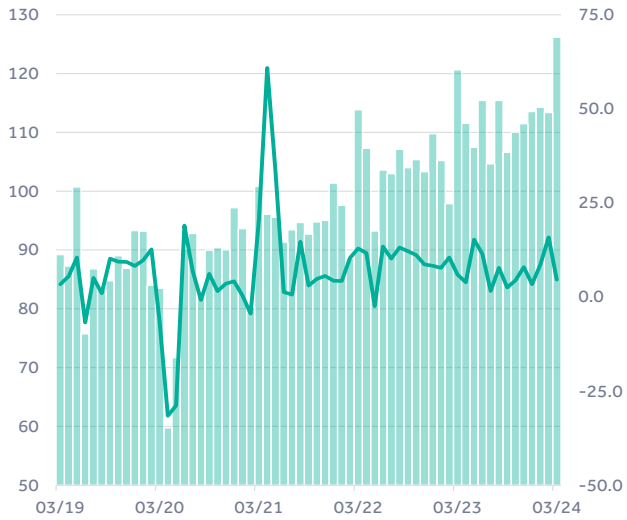

تعاملات نقاط البيع وعمليات السحب الآلي والتجارة الإلكترونية الشهرية، بالمليار ريال سعودي، المحور الايسر.

نسبة التغير حتى عام، المحور الأيمن.

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:
مؤشر ثقة المستهلك

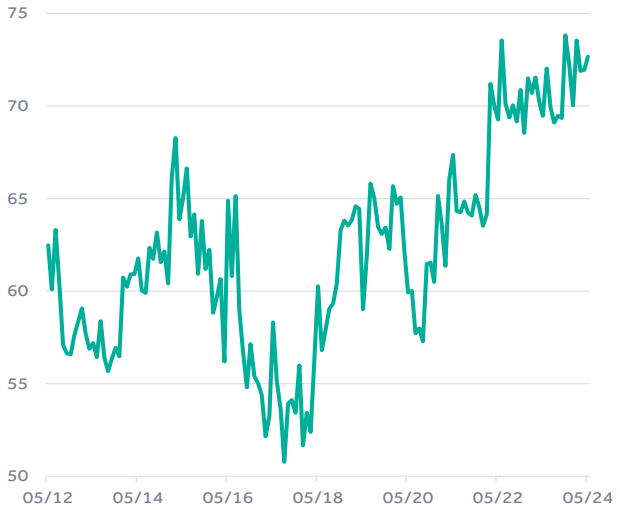

مؤشر ريفنتف IPSOS لثقة المستهلك السعودي

المصدر: ريفنتف

الرسم البياني 3:
المؤشر المركب لمديري المشتريات

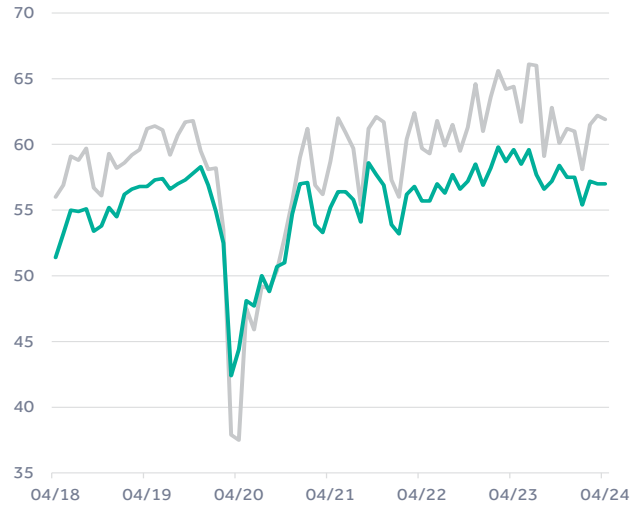

المؤشر المركب لمديري المشتريات

المتوسط المحرك لستة أشهر

المصدر: آي اتش اس ماركت

الرسم البياني 4:
مؤشر مديري المشتريات للتوظيف

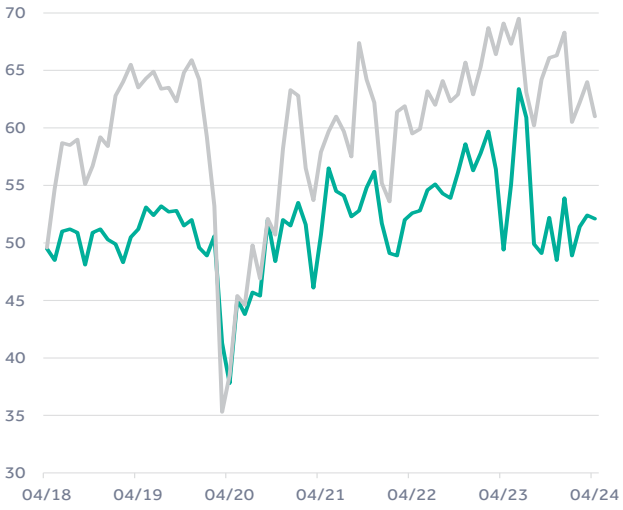

مؤشر مديري المشتريات للتوظيف

المتوسط المحرك لستة أشهر

المصدر: آي اتش اس ماركت

سجل الإنفاق الاستهلاكي مستوى قياسياً جديداً في مارس 2024، متفوقاً بنسبة 11.3% عن الشهر السابق، و4.6% عن العام الماضي. وقد تأثرت هذه الأرقام جزئياً بالتوجهات الموسمية المرتبطة بشهر رمضان المبارك. وفي الوقت نفسه، تشير آخر قراءة لمؤشر مديري المشتريات المركب والتي بلغت 57.0 في شهر مارس إلى قوة ملحوظة للاقتصاد غير النفطي. وتؤكد هذه القوة أيضاً قراءة مؤشر مديري المشتريات للطلبات الجديدة، والتي ظلت أعلى من 60 خلال العامين الماضيين.

قطاع الاسمنت والصادرات والواردات غير النفطية

الرسم البياني 1:
انتاج الاسمنت

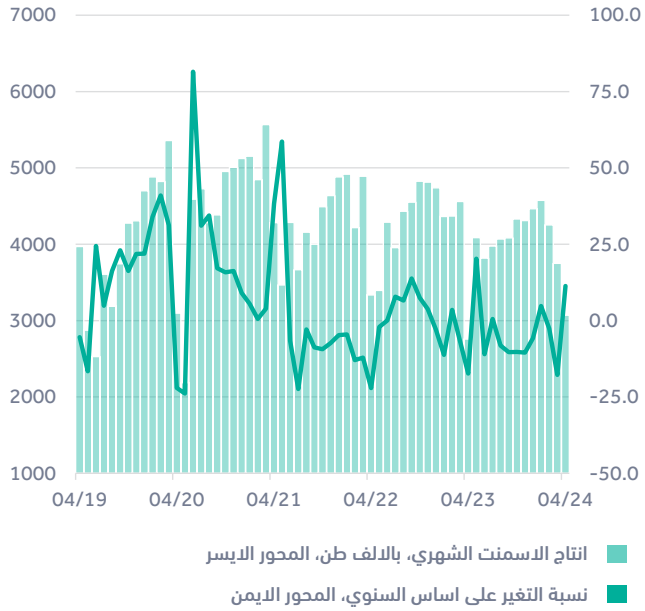

المصدر: اسمنت اليمامة

الرسم البياني 2:
مخزون الاسمنت

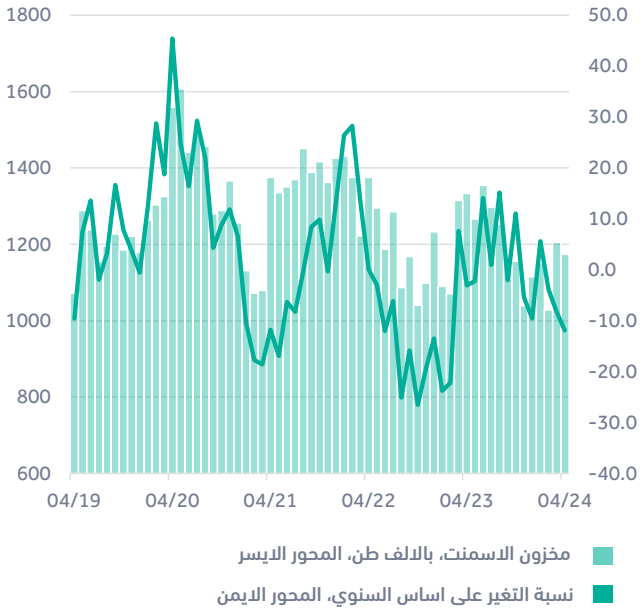

المصدر: اسمنت اليمامة

الرسم البياني 3:
صادرات البضائع الغير نفطية

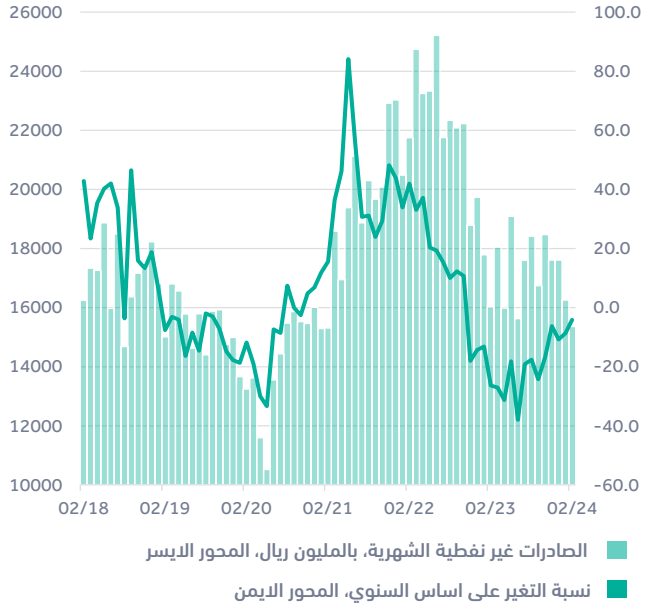

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
واردات البضائع

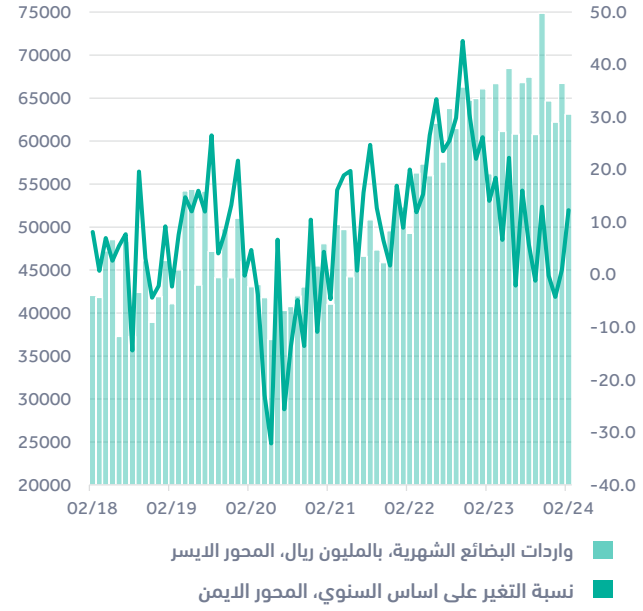

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تراجعت إنتاجية الأسمنت في شهر أبريل من عام 2024 بنسبة -18.1% مقارنة بالشهر الماضي، إلا أنها ارتفعت بنسبة 11.3% عن الشهر ذاته من العام الماضي. وانخفضت المخزونات بنسبة -2.6% على أساس شهري و8.1% على أساس سنوي. كما استمر تراجع النمو السلبي للصادرات غير النفطية في شهر فبراير، مسجلاً انكماشاً بنسبة -4.1% على أساس سنوي بعد انكماش حاد بلغ -38% في شهر يونيو 2023. أما الواردات فقد نمت بنسبة 12.3% في شهر فبراير، متعافية من معدل نمو سالب بلغ -4.2% في ديسمبر 2023.

مؤشر تكلفة المعيشة وأسعار الجملة

الرسم البياني 1:
مؤشر تضخم أسعار المستهلك

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:
مؤشر تكلفة المعيشة لقسم الغذاء و السكن

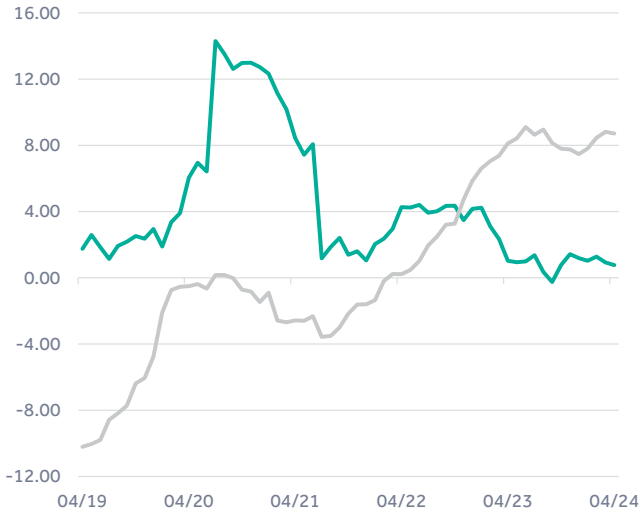

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:
مؤشر تكلفة المعيشة لقسم التأثيث والنقل

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
مؤشر أسعار المستهلك للقطاعات الرئيسية في ابريل 2024

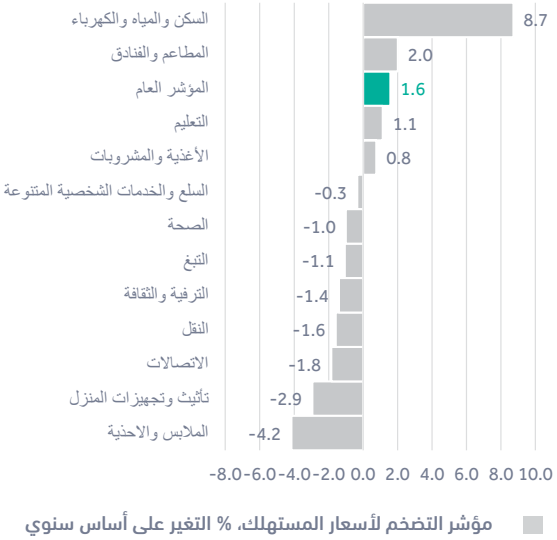

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

على مدار الأشهر التسعة الماضية، استمر معدل التضخم كما في مؤشر أسعار المستهلك السعودي دون حاجز 2%، إذ استقرت أحدث قراءاته في شهر أبريل عند مستوى 1.6% على أساس سنوي. وشهدت فئة السكن مجدداً أبرز ارتفاعات الأسعار بنسبة 8.7% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار الإيجار بنحو 8.9% على أساس سنوي. وعلى النقيض، ظل التضخم لقسم الاغذية معتدلاً عند مستوى 0.8% على أساس سنوي. وبشكل عام، سجلت 8 من أصل 12 فئة يقيسها مؤشر أسعار المستهلكين معدلات تضخم سالبة في شهر أبريل.

نشاط الصفقات في السوق العقارية

الرسم البياني 1:
اجمالي التعاملات العقارية، % التغير السنوي

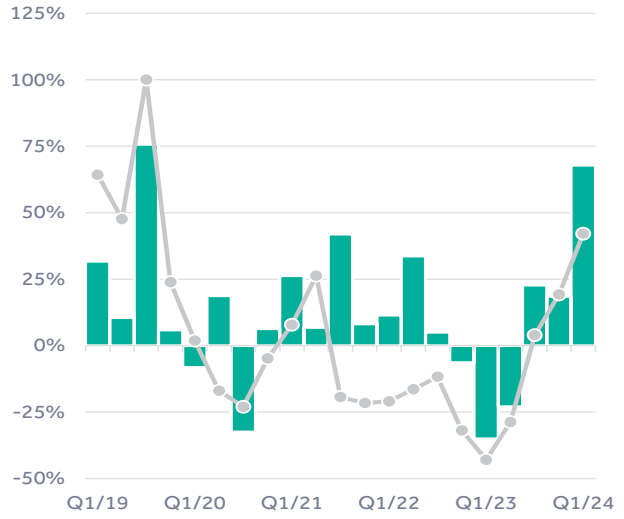

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 2:
التعاملات العقارية في القطاع السكني، % التغير السنوي

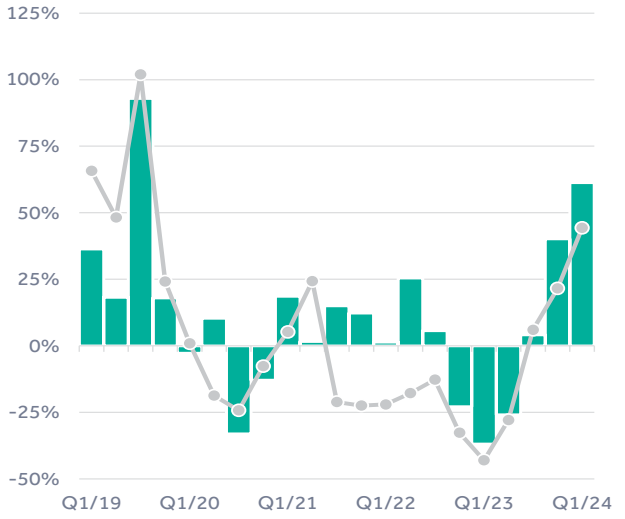

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 3:
التعاملات العقارية في القطاع التجاري، % التغير السنوي

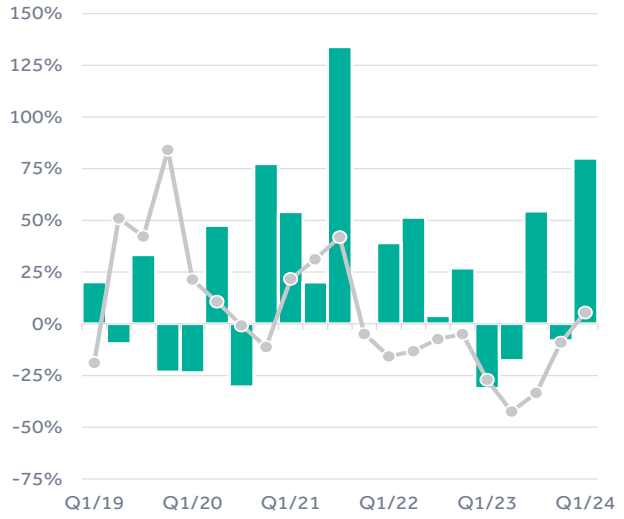

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 4:
توزيع قيم التعاملات حسب المناطق (الربع الاول– 2024)

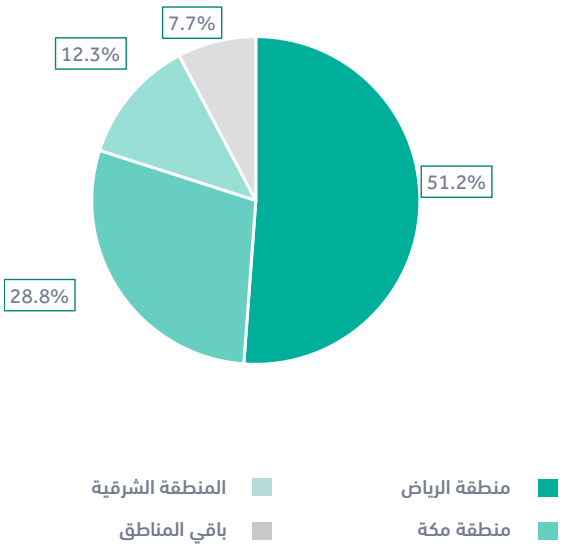

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

شهدت التعاملات العقارية انتعاشاً قوياً في الربع الأول من عام 2024، بمعدل نمو بلغ 70% على أساس سنوي. وارتفعت تعاملات العقارات السكنية بنسبة 60%، فيما قفزت التعاملات التجارية بنسبة 77%. يُذكر أن أكثر من 50% من جميع التعاملات العقارية تمت في منطقة الرياض وحدها، في حين أسهمت منطقة مكة المكرمة بنسبة 29% والمنطقة الشرقية بنسبة 12% من مجمل التعاملات، أما باقي مناطق المملكة فقد شكلت مجتمعة ما نسبته 8% من إجمالي التعاملات العقارية.

مؤشرات الأسعار في السوق العقارية

الرسم البياني 1:
المؤشر العام للعقار

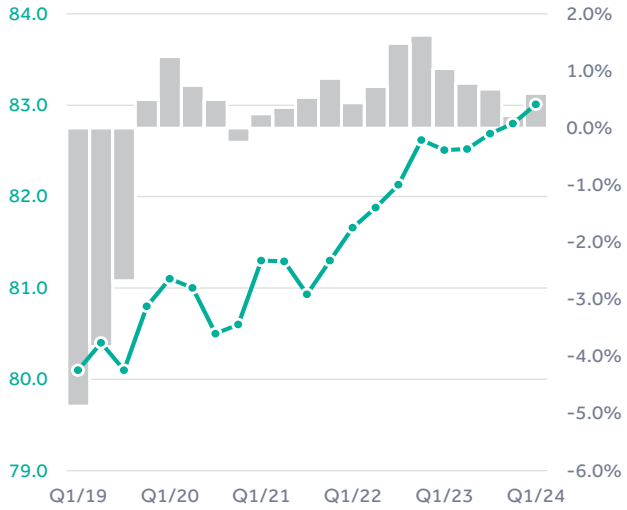

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:
مؤشر العقار للقطاع السكني

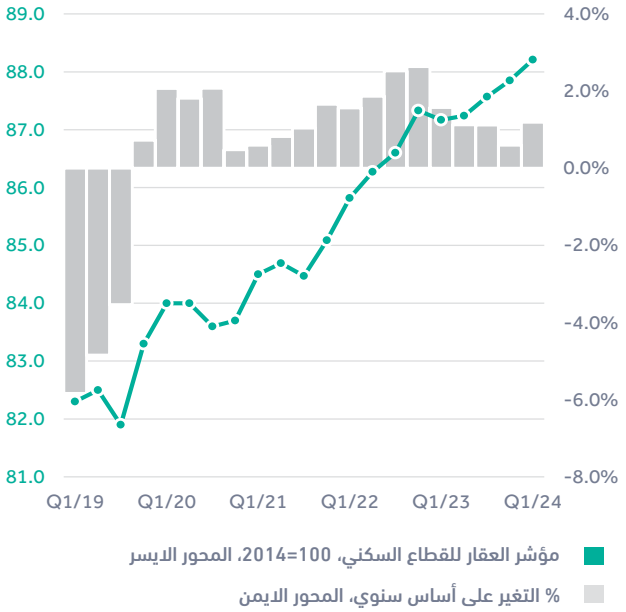

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:
مؤشر العقار للقطاع التجاري

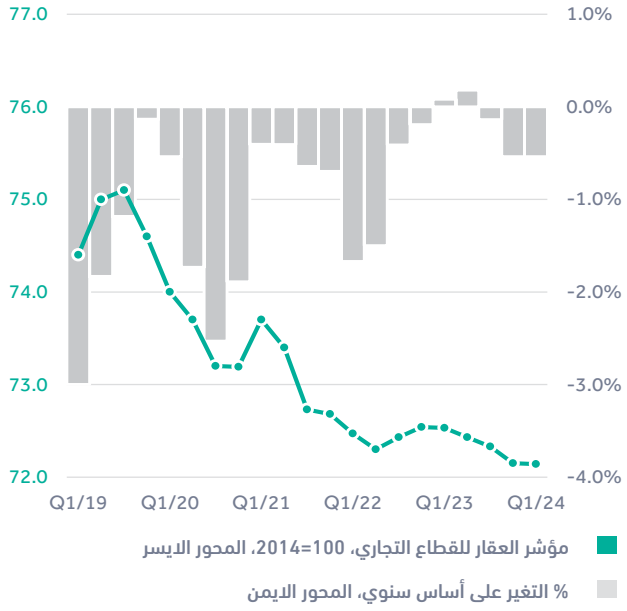

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
المؤشرات العقارية للمناطق الرئيسية (نسبة التغير السنوي)

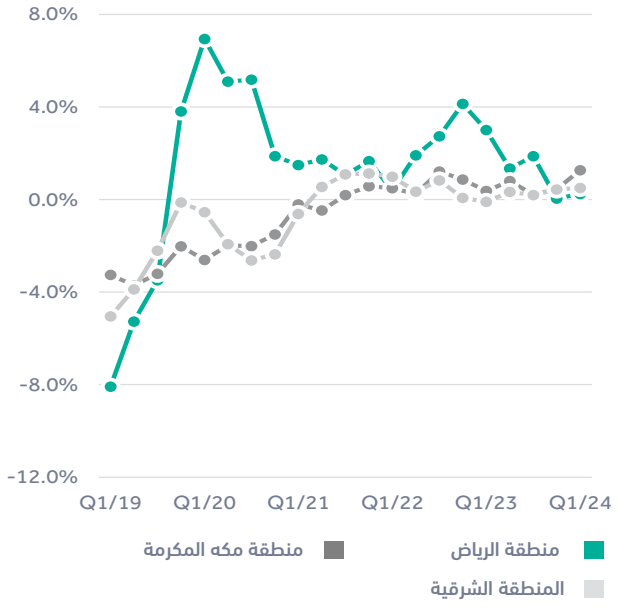

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شهدت أسعار العقارات في المملكة تسارعاً طفيفاً في الربع الأول من 2024، إذ بلغ معدل النمو السنوي 0.6% بعد أن كان 0.2% في الربع الرابع من 2023. وجاء اتجاه الصعود هذا مدعوماً بأسعار العقارات السكنية التي واصلت مسارها التصاعدي طويل الأمد، بارتفاع تدريجي بلغ 1.2% على أساس سنوي في الربع الأول. وعلى النقيض، بقيت أسعار العقارات التجارية في مرحلة تصحيح طويلة الأجل، كما يتضح من انكماشه بنسبة -0.5% على أساس في الربع الأول من 2024.

إحصائيات اسواق النفط: الإنتاج، التصدير، التكرير و الأسعار

الرسم البياني 1:
إنتاج وتصدير المملكة من النفط الخام

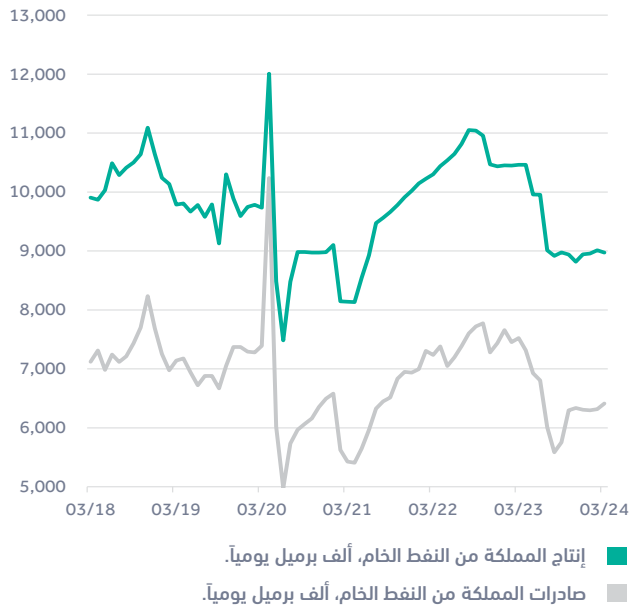

المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 2:
إنتاج و تصدير مصافي التكرير في المملكة

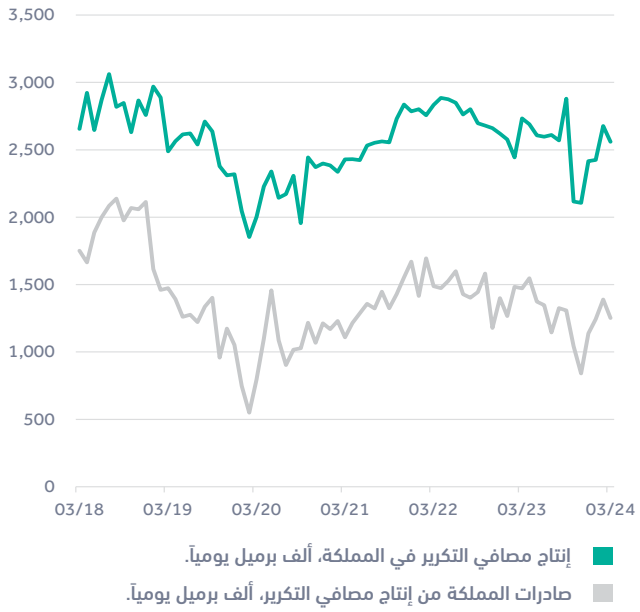

المصدر: مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 3:
إنتاج دول الأوبك من النفط الخام

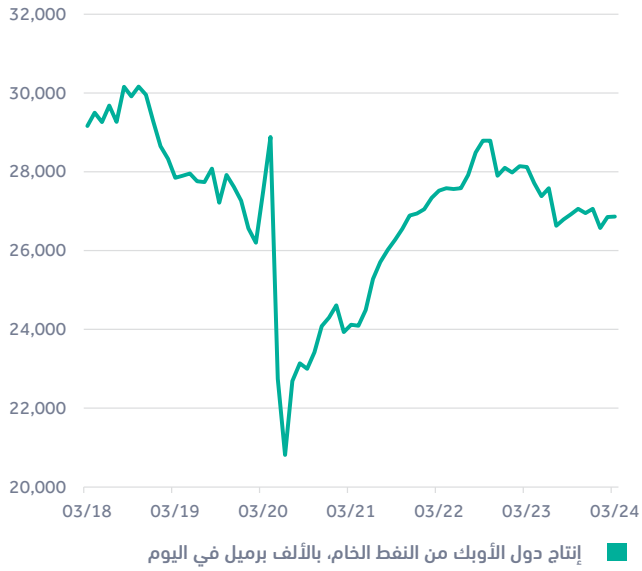

المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 4:
أسعار النفط

المصدر: بلومبيرغ

حافظت المملكة العربية السعودية على مستوى ثابت لإنتاج النفط الخام عند مستوى 9 ملايين برميل يومياً على مدار الأشهر التسعة الماضية. وفي شهر مارس، ارتفع الإنتاج قليلاً ليصل إلى 8.97 مليون برميل يومياً. إلى جانب ذلك، بلغت صادرات النفط الخام 6.41 مليون برميل يومياً، في حين بلغت صادرات المنتجات المكررة 2.56 مليون برميل يومياً خلال الشهر ذاته. وفي الوقت نفسه، استقر إنتاج منظمة أوبك في نطاق يتراوح بين 26.6 و27.0 مليون برميل يومياً منذ يوليو 2023. وشهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً حتى منتصف شهر أبريل 2024، إذ تجاوز سعر خام برنت حاجز 90 دولاراً أمريكياً، قبل أن يشهد تصحيحاً في وقت لاحق.

سعر صرف العملات الأجنبية وفارق الائتمان

الرسم البياني 1:
سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار الامريكي (12 شهر)

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:
معدل سعر الصرف الحقيقي و الإسمي للريال السعودي

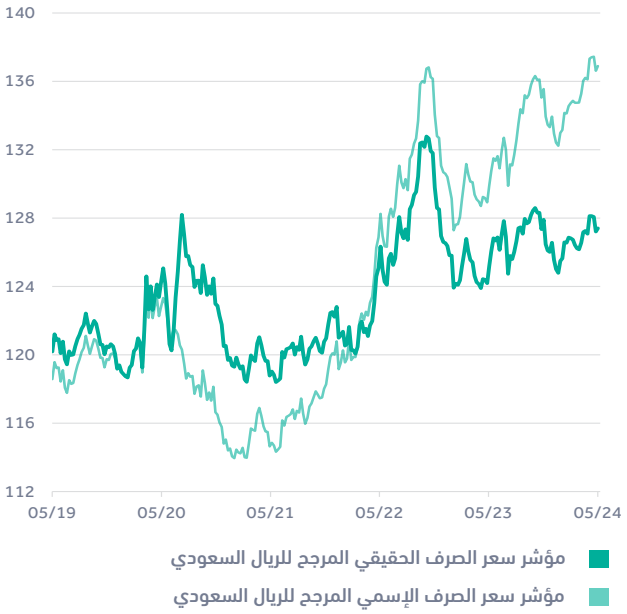

المصدر: بلومبيرغ، جي بي مورغان

الرسم البياني 3:
الفرق بين عائد السندات الحكومية السعودية (بالدولار الأمريكي) وعائد السندات الحكومية الامريكية (بالدولار الأمريكي)

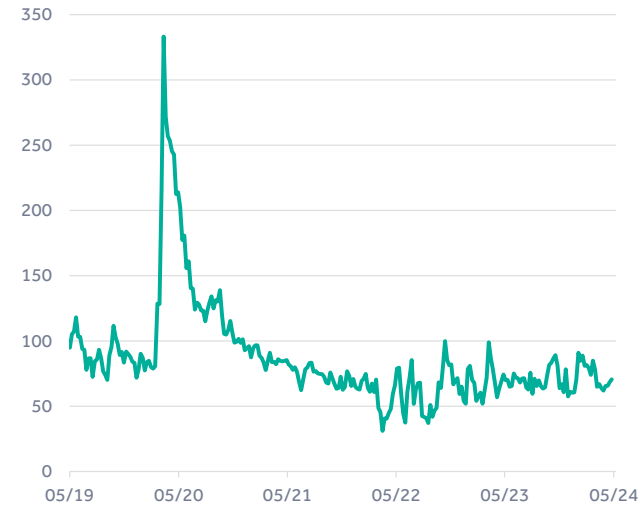

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:
فرق هامش مبادلة المقايضات الائتمانية

المصدر: بلومبيرغ

بقيت علاوات المخاطر السيادية السعودية عند مستويات معتدلة بشكل عام في الأشهر الأولى من العام. وينطبق ذلك على أسعار صرف العملات الأجنبية بالريال السعودي، فضلاً عن الفرق بين عائد سندات الحكومة السعودية المقومة بالدولار والعائد على سندات الخزانة الأمريكية والفارق في مؤشر مخاطر الائتمان السيادي السعودي. وفي الوقت نفسه، واصل مؤشر سعر صرف الريال السعودي الاسمي اتجاهه الصعودي طويل الأجل في عام 2024، والذي بدأ في عام 2021.

معدلات الفائدة الرسمية، طويلة الأجل وقصيرة الأجل

الرسم البياني 1:

سايبور مقابل سافور بالدولار الأمريكي (3 أشهر)

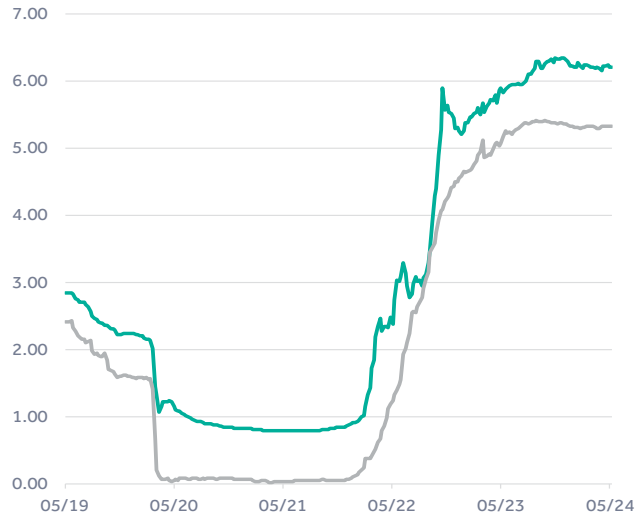

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

معدل اتفاقيات المبادلة للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (5 سنوات)

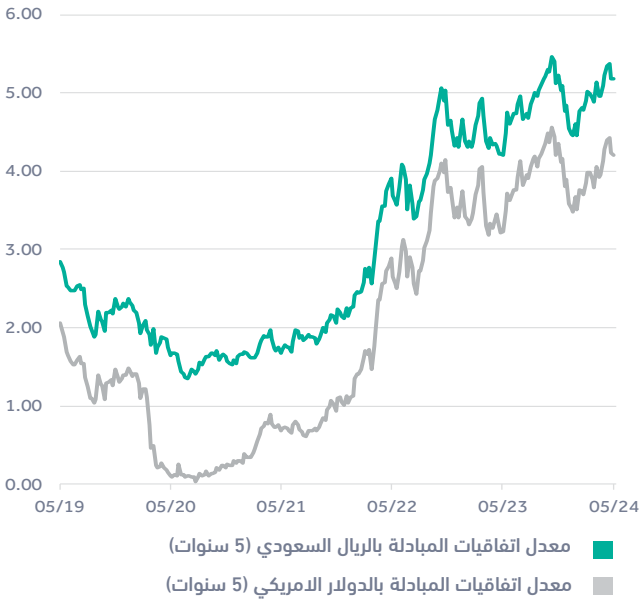

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 3:

الصكوك الحكومية السعودية بالدولار الامريكي (5 سنوات) مقابل عائد السندات الامريكية بالدولار الأمريكي

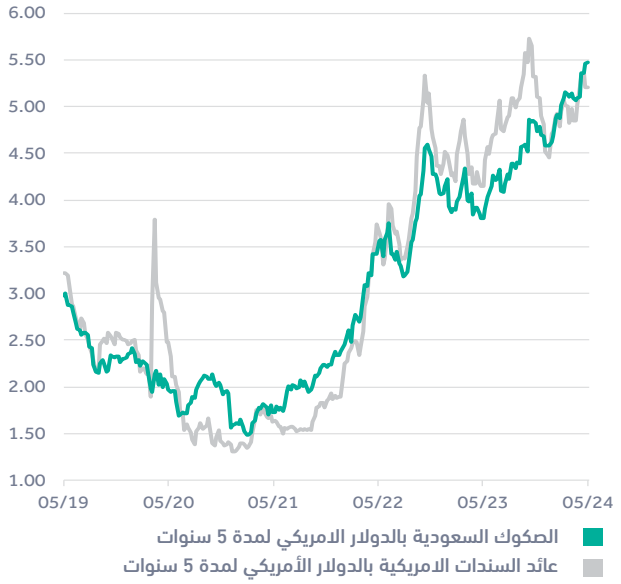

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

معدل الفائدة للبنك المركزي السعودي و معدل الفائدة المتداول بين المصارف السعودية

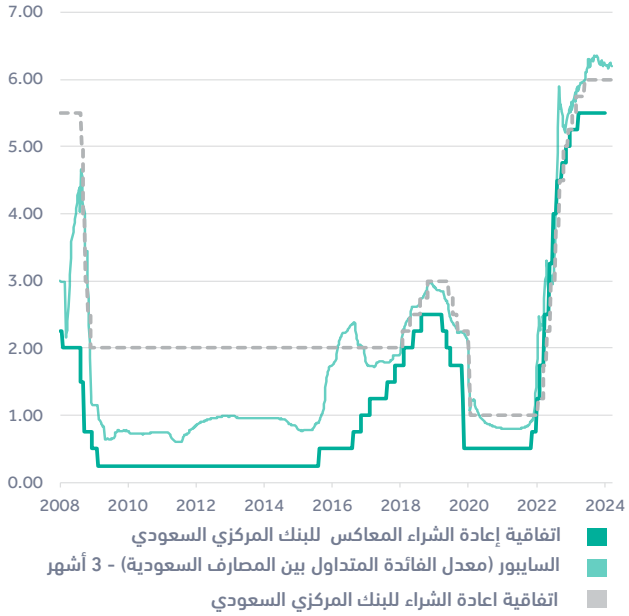

المصدر: بلومبيرغ

استقرت معدلات الفائدة بين البنوك السعودية (سايبور) لأجل ثلاثة أشهر في نطاق 6.2% إلى 6.3% منذ بداية العام. ونتيجة لذلك، تراوح الفارق بين بين مؤشر سايبور لأجل ثلاثة أشهر مع معدل التمويل الآمن للقروض قصيرة الأجل المقومة بالدولار الأمريكي لمدة 3 أشهر عند حوالي 90 نقطة أساس. وفي المقابل، ارتفعت أسعار المبادلات وعوائد الصكوك السعودية طويلة الأجل بنفس قدر ارتفاع أسعار أدوات الدين الأمريكية المقابلة لها، بنحو 80 نقطة أساس منذ نهاية العام الماضي. وحافظ الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير حتى الآن في عام 2024، لكن من المتوقع أن يبدأ بخفضها في النصف الثاني من العام.

ميزان المدفوعات السعودي

الرسم البياني 1:
ميزان الحساب الجاري

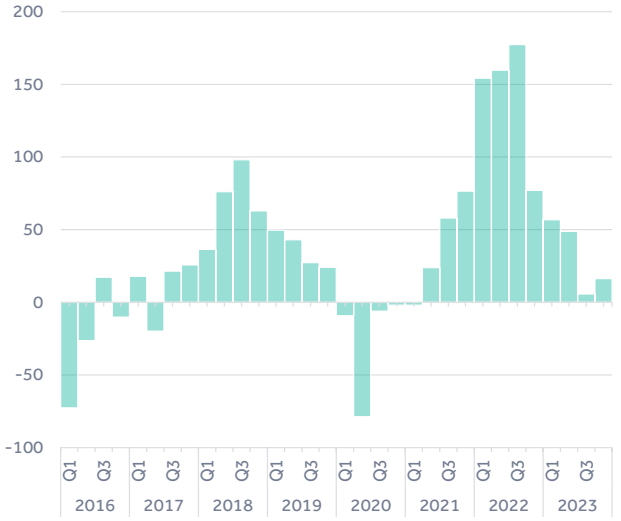

ميزان الحساب الجاري، مليار ريال سعودي- ربع سنوي

(جزء من رصيد الحساب المالي)

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:
الاستثمار الأجنبي المباشر

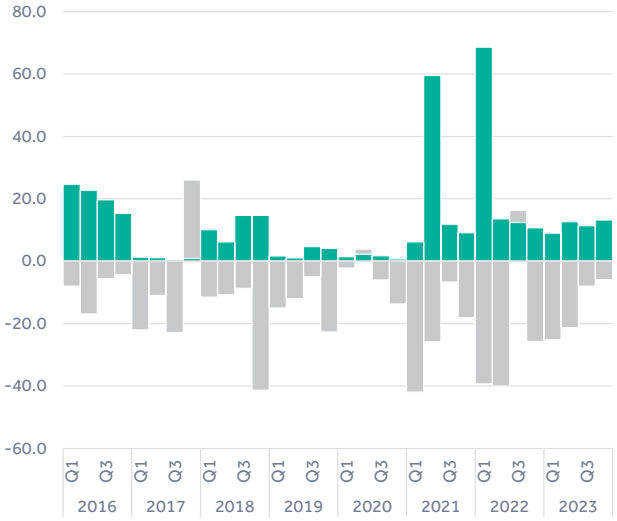

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، بشكل ربع سنوي، بالمليار ريال سعودي.

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة، بشكل ربع سنوي، بالمليار ريال سعودي.

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:
ميزان الحساب المالي

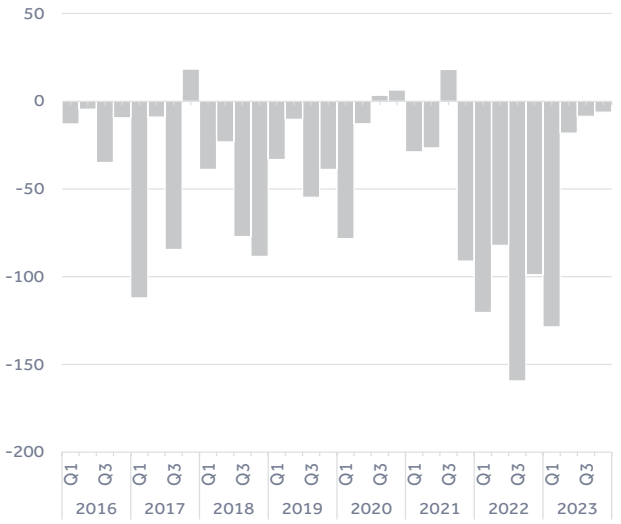

رصيد الحساب المالي (باستثناء التغييرات في الأصول الاحتياطية الأجنبية، كل ثلاثة أشهر في مليار ريال (+ تدفقات رأس المال الداخلة، - تدفقات رأس المال الخارجة)

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:
المساهمة في ميزان المدفوعات

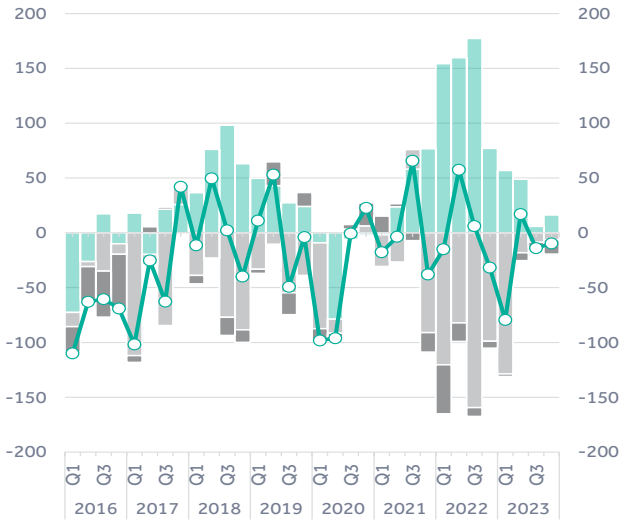

المصدر: البنك المركزي السعودي

تعافى فائض الحساب الجاري تدريجياً في الربع الرابع من عام 2023 ليصل إلى 16 مليار ريال بعد بلوغه 6 مليارات ريال في الربع الثالث من العام ذاته، ويعود ذلك بالأساس إلى تحسن الميزان التجاري الخدمي. بلغ الفائض في ميزان الحساب الجاري لعام 2023 حوالي 128 مليار ريال، منخفضاً عن الفائض القياسي الذي بلغ 568 مليار ريال في عام 2022. ومع ذلك، انخفض عجز ميزان الحساب المالي خلال الفترة نفسها من -478 مليار ريال في 2022 إلى -76 مليار ريال في 2023.

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

الرسم البياني 1:
مؤشر السوق الرئيسي

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:
متوسط قيمة التداولات اليومية في تداول

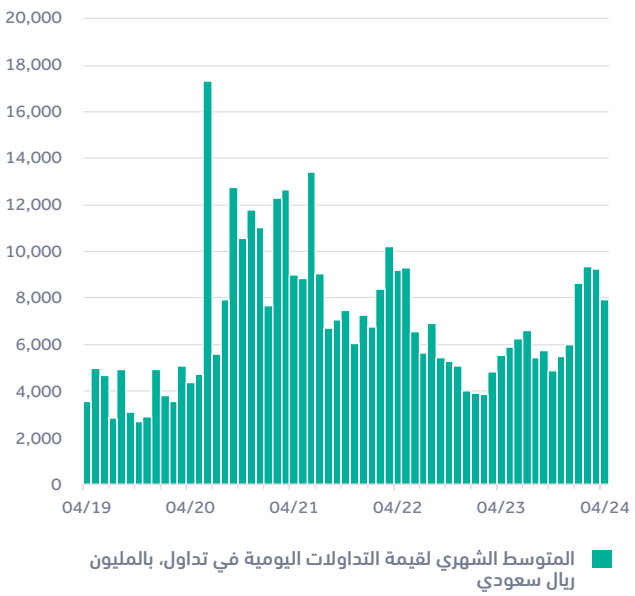

المصدر: تداول

الرسم البياني 3:
صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)

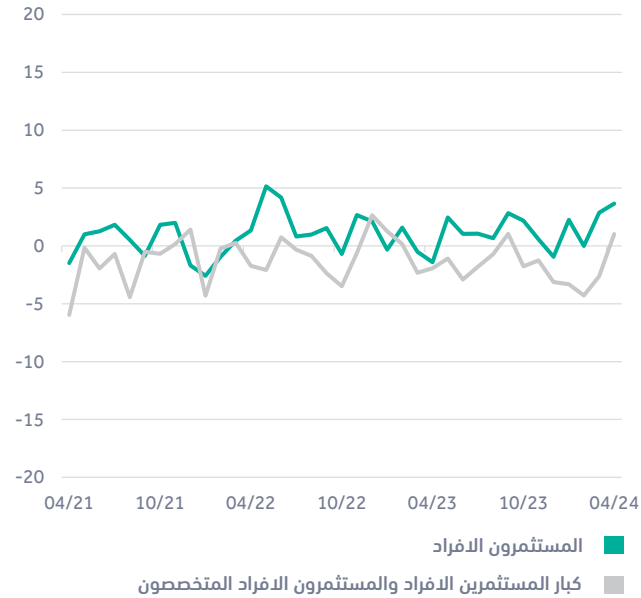

المصدر: تداول

الرسم البياني 4:
صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)

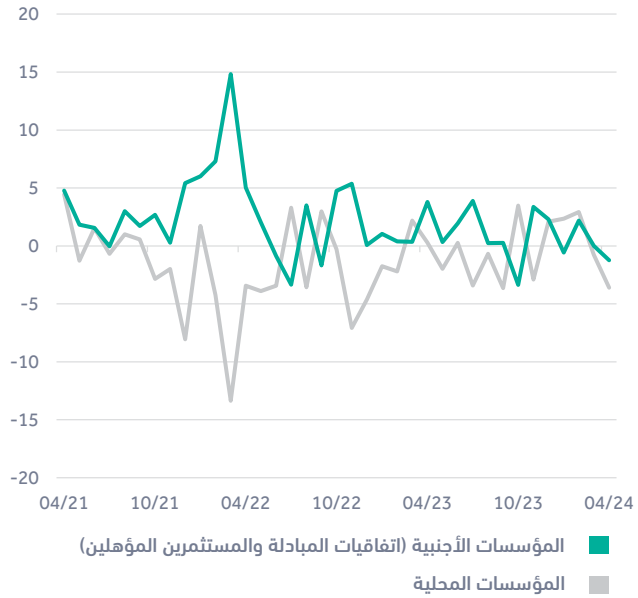

المصدر: تداول

دخلت السوق السعودية منذ منتصف شهر مارس مرحلة الاستقرار النسبي بعد الارتفاع القوي الذي شهدته من قبل. ورافق هذا الارتفاع في السوق نشاط تجاري متزايد، إذ قفز متوسط القيمة المتداولة الشهرية خلال الفترة من أكتوبر إلى مارس من 4.6 مليار ريال 9.2 مليار ريال. وكانت المؤسسات الاستثمارية الأجنبية والمحلية الأكثر مبيعاً خلال فترة الاستقرار التي شهدها شهر أبريل، في حين سجل المستثمرون المحليون من القطاع الخاص أعلى مشتريات صافية.

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

الرسم البياني 1:

أداء قطاعات سوق الأسهم السعودي من عام حتى ابريل 2024

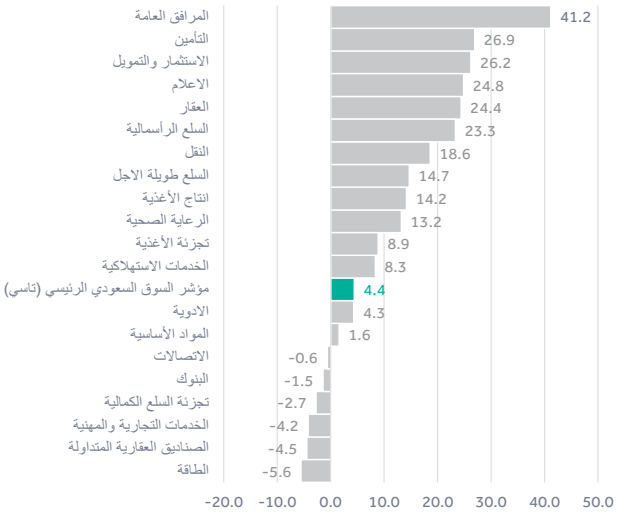

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

الأرباح الربعية لسوق الاسهم السعودي

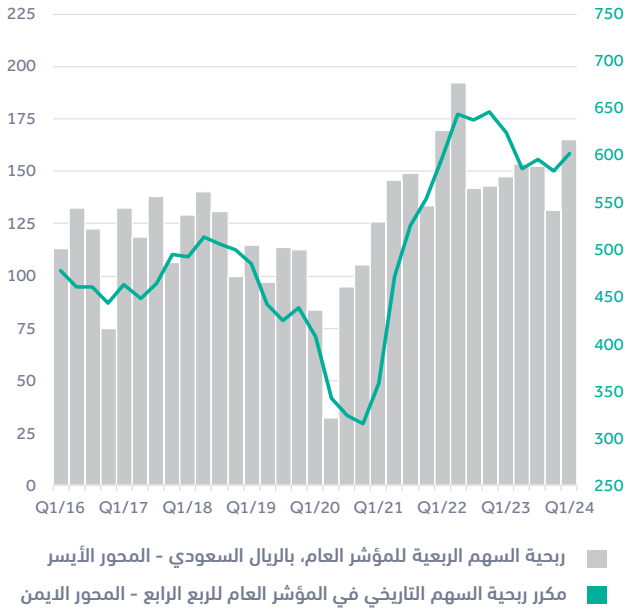

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 3:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية التاريخي

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية المستقبلي

المصدر: بلومبيرغ

سجل مؤشر السوق الرئيسي (تاسي) عائداً إجمالياً قدره 4.4% في الأشهر الأربعة الأولى من 2024. وأظهر قطاعا البنوك والمواد الاساسية، وهما أكبر القطاعات، أداءً أدنى من المؤشر مجدداً. وبرز قطاع المرافق العامة كأفضل القطاعات أداءً، مدفوعاً بالأساس بالأداء القوي لشركة أكوا باور. وفي الوقت نفسه، أدى الارتفاع القوي الذي شهده مؤشر (تاسي) من شهر أكتوبر إلى شهر مارس إلى تقييم مبالغ فيه إلى حد ما بناءً على ربحية السهم الواحد للسنة المالية الماضية (الربحية السابقة) والتوقعات المستقبلية للربحية للسهم الواحد (التوقعات المستقبلية).

توقعات الاقتصاد السعودي

بعد عام من الاستقرار النسبي للنمو في عام 2023، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد السعودي انتعاشاً في عامي 2024 و2025.

كما نتوقع استمرار النمو القوي في القطاع غير النفطي، مدفوعاً بسياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو، مع التركيز على زيادة الإنفاق الاستثماري الذي سيحفز النمو في السنوات المقبلة. ونتوقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.8% في عام 2024 و5.2% في عام 2025، بعد أن بلغ معدل نموه نسبة 4.4% في عام 2023.

نتوقع أن يتوسع إنتاج النفط مجدداً ليتجاوز 10 ملايين برميل يومياً خلال فترة الثمانية عشر شهراً القادمة، على أن يحدث الجزء الأكبر من هذه الزيادة في عام 2025. ومن ثم، ستظل مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي سلبية بشكل طفيف في عام 2024 بنسبة –2.2%، ولكنها ستحقق نمواً كبيراً يبلغ 8.7% في عام 2025.

ونتيجةً لذلك، نتوقع أن ينمو الاقتصاد الكلي بنسبة 2.3% في عام 2024 وأن يتسارع إلى 5.8% في عام 2025.

وفي سيناريو الوضع الراهن، نتوقع أن تظل أسعار النفط العالمية متقلبة ولكن عند مستويات مرتفعة. ونتوقع أن يتراوح متوسط سعر خام برنت بين 80 و90 دولاراً أمريكياً في عامي 2024 و2025.

بالنظر إلى السياسة المالية التوسعية المتوقع أن تتبعها الحكومة في العامين المقبلين، فإننا نتوقع أن يصل العجز المالي إلى 3.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 وأن يتقلص إلى 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025.

بعد فائض بلغ 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، نتوقع أن يرتفع رصيد الحساب الجاري مجدداً إلى 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. وسيتوسع أكثر ليصل إلى 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، بدعم من ارتفاع كبير متوقع في إيرادات صادرات النفط في العام المقبل.

ونتوقع أن يظل التضخم عموماً تحت السيطرة. وبعد أن حقق معدل التضخم متوسطاً سنوياً متواضعاً بنسبة 2.3% في عام 2023، فسيواصل تراجعه إلى 2.0% في عام 2024 مع استمرار ارتفاعه بدرجة متوسطة ونتوقع أن يصل إلى 2.4% في عام 2025.

وأخيراً، نتوقع أن يخفض البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة مرتين في النصف الثاني من عام 2024، تليها أربعة تخفيضات أخرى على مدار عام 2025. وبناءً على ذلك، من المتوقع أن يخفض البنك المركزي السعودي سعر إعادة الشراء الرسمي وسعر إعادة الشراء العكسي بمقدار 150 نقطة أساس حتى نهاية عام 2025.

بناءً على سيناريو الوضع الرهن للسياسة النقدية، من المتوقع أن ينهي مؤشر سايبور لثلاثة أشهر هذا العام عند مستوى 5.55% ثم عند مستوى 4.65% بنهاية العام المقبل.

نظرة سريعة على الحقائق والارقام

	2022	2023	2024f	2025f
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
الاقتصاد الإجمالي	7.5	-0.8	2.3	5.8
الأنشطة غير النفطية	5.6	4.4	4.8	5.2
الأنشطة الحكومية	4.6	2.1	2.2	2.3
الأنشطة النفطية	15.0	-9.0	-2.2	8.7
الميزان المالي و الدين العام				
رصيد المالية العامة (مليار ريال سعودي)	104	-81	-124	-83
الميزان المالي (% من إجمالي الناتج المحلي)	2.5	-2.0	-3.0	-1.8
الدين العام (مليار ريال سعودي)	990	1050	1174	1257
الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)	23.8	26.2	28.0	27.6
الحساب الجاري و الحساب التجاري				
الميزان التجاري (مليار ريال سعودي)	882	476	460	526
الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الاجمالي)	21.2	11.9	11.0	11.6
الحساب الجاري (مليار ريال سعودي)	568	128	155	221
الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الاجمالي)	13.7	3.2	3.7	4.9

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء، البنك المركزي السعودي الرياض المالية

	2022	2023	2024f	2025f
اسعار النفط وحجم الانتاج (المتوسط السنوي)				
سعر خام برنت (دولار للبرميل)	99.0	82.2	84.0	86.0
سعر خام غرب تكساس الوسيط (دولار للبرميل)	94.3	77.6	80.0	82.0
سعر سلة أوبك (دولار للبرميل)	100.0	83.0	84.0	86.0
إنتاج المملكة من النفط (مليون برميل يومياً)	10.6	9.6	9.3	10.2
معدلات التضخم واسعار الفائدة (بنهاية السنة)				
تضخم مؤشر اسعار المستهلك (متوسط سنوي)	2.47	2.33	2.00	2.40
السايبور لثلاث أشهر	5.34	6.23	5.55	4.65
الريبو العكسي	4.50	5.50	5.00	4.00
الريبو الاساسي	5.00	6.00	5.50	4.50
سوق العمل (المتوسط السنوي)				
معدل البطالة للسكان	5.6	4.9	4.7	4.6
معدل البطالة للسكان السعوديين	9.4	8.3	7.9	7.7
معدل المشاركة الاقتصادية للسكان	61.1	61.0	61.2	61.3
معدل المشاركة الاقتصادية للسكان السعوديين	51.7	51.8	52.1	52.2

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء، البنك المركزي السعودي، بلومبيرغ، الرياض المالية

بيان إخلاء المسؤولية:

تم جمع المعلومات الواردة في هذا التقرير بحسن نية من مصادر عامة مختلفة يعتقد بأنه موثوق بها. في حين اتخذت كل العناية المعقولة لضمان أن الوقائع الواردة في هذا التقرير هي دقيقة وأن التوقعات والآراء والتنبؤات الواردة في هذه الوثيقة هي عادلة ومعقولة، ومع ذلك فأن الرياض المالية لا تضمن دقة البيانات والمعلومات المقدمة ، وعلى وجه الخصوص، الرياض المالية لا تتعهد أن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي كاملة أو خالية من أي خطأ. هذا التقرير ليس، وليس المقصود به أن يفسر على أنه، عرض للبيع أو تقديم عرض لشراء أية أوراق مالية. وبناء عليه، فإنه يجب عدم الاعتماد على دقة، عدالة ، أو اكتمال المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير. الرياض المالية تخلي مسؤوليتها ولا تقبل أي التزام عن أي خسارة ناجمة عن أي استخدام لهذا التقرير أو محتوياته، و لن تكون الرياض المالية مسؤولة ولن يكون أي من منسوبي الرياض المالية من مدراء ، ومسؤولين، و موظفين مسؤولين في أي حال من الأحوال عن محتويات هذا التقرير. الرياض المالية أو موظفيها أو احد أو أكثر من الشركات التابعة لها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المشار إليها في هذا التقرير.

الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة في هذا التقرير تمثل الآراء الحالية لشركة الرياض المالية - كما في تاريخ هذا التقرير فقط - وبالتالي فهي عرضة للتغيير دون إشعار. ليس هنالك أي ضمان بأن النتائج أو الأحداث المستقبلية سوف تكون متسقة مع أية آراء او التنبؤات او التوقعات واردة في هذا التقرير، و ما ورد في التقرير يمثل نتيجة محتملة فقط. كما أن هذه الآراء، والتنبؤات والتوقعات تخضع لبعض المخاطر وعدم التأكد والافتراضات التي لم يتم التحقق منها والنتائج أو الأحداث الفعلية في المستقبل قد تختلف بشكل كلي.

القيمة لأي، أو الدخل من أي، من الاستثمارات المشار إليها في هذا التقرير قد تتقلب و / أو تتأثر بالتغييرات. الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشرا للأداء المستقبلي. وفقا لذلك، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على ناتج أقل من المبلغ المستثمر في الأصل.

هذا التقرير يقدم معلومات ذات طابع عام ولا يعتبر ظروف ، وأهداف ، ومستوى المخاطرة لأي مستثمر معين. ولذلك، فإنه لا يقصد بهذا التقرير تقديم مشورة في مجال الاستثمار ولا يأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي الخاص و/أو الأهداف الاستثمارية الخاصة و/أو الاحتياجات الخاصة بالقارئ . قبل اتخاذ أي قرار بخصوص الاستثمار يجب على القارئ الحصول على المشورة المستقلة من ذوي الخبرة في المجالات المالية والقانونية و/أو أي مستشارين آخرين حسب الضرورة.

لا يحق نسخ أو توزيع هذا التقرير البحثي، كليا أو جزئيا، وجميع المعلومات و الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة فيه محمية بموجب القواعد ولوائح حقوق الطبع والنشر.

الرياض المالية هي شركه سعودية مساهمة مقفلة برأس مال مدفوع 500 مليون ريال سعودي ، وبموجب السجل التجاري رقم 1010239234 ، والمرخص لها بموجب نظام هيئة السوق المالية ، ترخيص رقم 37-07070، الإدارة العامة: واحة غرناطة 2414 حي الشهداء - وحدة رقم 69، الرياض 13241 - 7279 المملكة العربية السعودية.
الموقع الالكتروني www.riyadcapital.com